أثر تطبيق حوكمة الشركات في أداء البنوك التجارية
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة البليدة

الطالبة: لعروسي قرين زهرة د. شريط صلاح الدين
جامعة المسيلة

الملخص:
تتبوأ حوكمة الشركات أهمية خاصة في أجندة المال والأعمال في الوقت الراهن، لما تعود به من نفع على البنوك والشركات والمجتمع بأسره و قد برزت أهمية الحوكمة في الآونة الأخيرة عندما أطاحت الأزمة المالية العالمية باقتصاديات عدد كبير من الـــدول المتقدمـــة والنامية، فبات موضوع الحوكمة يتصدر عناوين الصحف في كل مكان.
والجزائر ليست بمعزل عن العالم، فرغبة منها في زيـــادة التكامـــل الإقتصادي العالمي كغيرها من الدول النامية، بذلت مجهودات لبناء اطار مؤسسي لحوكمة الشركات حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها.
وبالرغم من ذلك، فإن مفهوم الحوكمة ، لايزال مبهما بعـــض الشيء لدى الكثير من فئات المجتمع.

Resumé:
La gouvernance d'entreprisesprend de l'importanceen ce qui concerne la finance et les entreprises au moment les plus cruciaux,ces derniers tempsl'importance de la gouvernance a démontrée sont intérêt pour soutenir la prestation des banque, des entreprises et de la communauté dans son ensemble lorsque la crise financière mondiale a renversé l'économie d'un grand nombre de pays développés ou en développement, si bien que le sujet de la gouvernance a défrayé la chronique de partout.
Et l'Algérie, ne faisant pas exception a la règle, pour favoriserson intégration économique mondiale, imitant les autres pays en développement, a fait des efforts pour crée un cadre institutionnel pour la gouvernance d'entreprises, où elle a travaillé sur l'amélioration de l'environnementdes entreprises et ainsidévelopper son économie.
Néanmoins, le concept de gouvernance resteplus au moins confus dans de nombreux segments de la société.

مقدمة

لقد تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات، سواء المتقدمة أو الناشئة خلال العقود الماضية القليلـــة، كنتيجة للأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا و أمريكا الجنوبية وروسيا، في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات الانهيارات المالية والمصرفية لعدد مـــن أقطاب البنوك الأمريكية العالمية خلال السنوات 2002-2008، وصولا الى ما تشهده أوروبا اليوم من أزمـــة تهـــدد اقتصادها.

حيث تعبر الحوكمة عن القواعد التي تحدد كيفية اتخاذ الشركات وخاصة شركات الاكتتاب العام لقرارها والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ القرار فيها، ومدى المساءلة التي يخضع لها مدير ورؤساء تلك البنوك والمعلومات التي يفصحون عنـــها للمستثمرين، وكذا الحماية التي يقدمونها لجميع الأطراف المرتبطة بالبنك خاصة حقهم في الحصول على معلومات موثوقة وملائمة لاتخاذ القرارات . وعليه فقد أصبحت حوكمة الشركات أحد أهم الدعائم المساندة والمساعدة للبنوك التجارية.

الإشكالية: من خلال ما تقدم يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر تطبيق حوكمة الشركات على البنوك التجارية الجزائرية؟

حيث تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية حوكمة الشركات في البنوك التجارية؟

- الى أي مدى يمكن أن ينعكس دور حوكمة الشركات في تطبيق الشفافية في البنوك؟
- هل يساعد تطبيق حوكمة الشركات في البنوك في تطوير الأداء في القطاع البنكي؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيات العدمية التالية:

H_0- لا يعطي البنك أهمية كبيرة لنظم الرقابة الداخلية داخل البنك .

H_0- لا تلتزم البنوك التجارية بتطبيق مبادئ الافصاح والشفافية.

H_0- لا تؤثر حوكمة الشركات في اداء البنوك التجارية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية مصطلح حوكمة الشركات حيث أن هذه الاخيرة لها مساهمة فعالة في جذب المدخرات، وزيادة رأس المال، وتعزيز ثقة الجمهور في القطاع البنكي، وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية التي بدورها تقلل المخاطر المصرفية، كما أنها تؤدي دورا مهما في المحافظة على حقوق المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح.

أهداف الدراسة:

- تبيان اهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تطوير أداء البنوك.
- إظهار دور تطبيق حوكمة الشركات في تقليل المخاطر في المصارف.
- إيضاح أهمية الإفصاح والشفافية في تطوير أداء المصارف.

المنهج المستخدم: باعتبار أن البحث العلمي مهما كانت درجته يجب أن يعتمد على منهج يمكن الباحث من الإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بحيث يعتبر منهج أمثل لهذه الدراسات من خلال استعراض ماهية البنوك التجارية الشركات لتبيان أثر تطبيق هذه الاخيرة على اداء البنوك التجارية.

كما سنقوم بإسقاط الجانب النظري على التطبيقي من خلال دراسة الوطني الجزائري

ولهذا الغرض تم الاستعانة باستبيان من خلال طرح مجموعة من الأسئلة على مسيري البنك الوطني الجزائري –وكالة بليدة- بهدف الوقوف على أثر تطبيق حوكمة الشركات على اداء البنوك التجارية.

حدود الدراسة: لتحديد مجال البحث كان لابد من وضع بعض الحدود التي تنتهي عندها الدراسة نوجزها في:

الحدود الزمانية: لقد استغرقت مدة انجاز هذه الدراسة الميدانية حوالي شهر اكتوبر 2016.

-الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في البنك الوطني الجزائري وكالة البليدة، في إطار جمع المعلومات، وتوزيع استمارة استبيان على الموظفين فيها.

الجزء النظري

أولا: البنوك التجارية

1-تعريف البنوك التجارية

لقد تعددت تعاريف البنوك التجارية ونذكر منها:

التعريف الأول: تعرف البنوك التجارية على أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.[1]

التعريف الثاني: على أنها مؤسسة مالية مستقبلة للودائع تحت الطلب ولأجل، مختصة في تقديم القروض لأجل قصير عن طريق الخصم والتسبيقات على الحساب الجاري وتسبيقات بضمانات، كما تقوم بعملية خلق النقود، وذلك عن طريق القروض التي تمنحها.[2]

التعريف الثالث: عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لنقود الودائع.[3]

2- أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي الربحية والسيولة والأمان:

أ- الربحية: إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة المصرفية هو حجم الأرباح التي تحققها. ويقوم مبدأ الربحية على تعظيم أرباح البنك، ولتعظيم الربح لدى البنك يجب عليه الزيادة في إيراداته، ولا يتحقق ذلك إلا باتساع حجم معاملاته وزيادة نشاطاته، وتنوع حافظة أوراقه المالية، وبمدى تطور خدماته وبزيادة الحوافز المقدمة لعملائه، إلا أن هذا الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية لا يكون على حساب المخاطر التي يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة.[4]

ب- السيولة: وتعني السيولة في البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في مواجهة طلبات المودعين ومقابلة طلبات الائتمان .ويعتبر عامل السيولة وثيق الصلة بالبنك التجاري، وترجع هذه الثقة إلى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، وهو أمر يتوقف على قدرته على تحويل الأصول إلى سيولة بسرعة دون خسارة في قيمتها، وتعتبر النقود أكثر الأصول سيولة، ولكنها في نفس الوقت غير مدرة للعائد. لذلك فإن محاولة التوفيق والموائمة بين الربحية والسيولة تملي على البنك ضرورة أن يحتفظ بجزء من موارده في صورة نقدية سائلة، والجزء الثاني يوظفه في استثمارات مختلفة ومتنوعة لإشباع عامل الربحية.[5]

ج- الأمان: يقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر، مثل مخاطر التصفية الإجبارية، لأنه إذا حدث أي خلل فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم .[6]

3- وظائف البنوك التجارية

من أهم وظائف البنوك التجارية مايلي:

أ- قبول الودائع:

تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقترض بها المصارف التجارية أموال المدخرين[7]. ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين.[8]

وهي تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية حيث يقوم البنك التجاري بقبول الودائع من العملاء لديه سواء أكان ذلك بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية، والوديعة تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وهذا الالتزام يعطي صاحب الوديعة الحق في أن يطلب مبلغ في حدود مبلغ الوديعة وفي أي وقت.[9]

ب- منح الائتمان:

تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة فالقروض التي تمنحها البنوك التجارية قد تكون مضمونة بضمان عيني أو شخصي أو بدون ضمان وعلى وجه العموم فإن البنوك التجارية وهي بصدد رسم سياساتها الائتمانية تضع في اعتبارها احتياجات عملائها، سلامة الودائع لديها بالإضافة إلى حصولها على إيراد يكفي لتغطية مختلف نفقاتها.[10]

ج- خصم الأوراق التجارية:

خصم الورقة التجارية هو عملية ائتمانية الغرض منها سداد القيمة الحالية للورقة إلى المستفيد قبل موعد استحقاقها.[11]

حيث تقبل البنوك على مزاولة هذا النوع من النشاط نظرا للحماية التي يوفرها القانون التجاري وأيضا نظرا لقصر أجلها، مما يوفر عنصر السيولة لدى البنك، كما أنها تتيح الفرصة للبنك لإعادة خصمها لدى البنك المركزي بشـــروط معينـــة يقررها البنك المركزي.[12]

د- التعامل بالإعتمادات المستندية:

ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية، بحيث بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة من حساب المستورد في الداخل إلى حساب المصدر بالخارج، ويتم ذلك بين البنوك بتقديم الوثائق الخاصة بالبضاعة.[13]

وهناك وظائف أخرى بالإضافة إلى الوظائف المذكورة سابقا تتمثل في:[14]

- المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والائتمان بصيغة مختلفة.
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.
- تحويل نفقات السفر السياحية وإصدار الصكوك للمسافرين و الإعتمادات الشخصية.
- تعامل بالبيع وشراء بالعمولات الأجنبية.
- تمويل الإسكان الشخصي للزبائن من خلال منحهم قروضا لهذا العرض.
- دفع صكوك المسحوبة على البنك أو أي مسحوبات أخرى.
- دفع الحوالات والبرقية البريدية الواردة.
- شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين.
- خدمات البطاقة الائتمانية التي تعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية في الو.م .أ في الستينات من هذا القرن.

ثانيا: حوكمة الشركات

1- مفهوم حوكمة الشركات:

لغويا على المستوى المحلي و الإقليمي لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح Corporate governance باللغة العربية، ولكن بعد العديد من المحاولات و المشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية و الاقتصاديين و القانونيين المهتمين بهذا الموضوع، استقر مجمع اللغة العربية بمصر على مصطلح " حوكمة الشركات". و الحوكمة لغويا معناها الحكم أو التحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع ضوابط و قيود تحكم العلاقات داخل المنظمة.[15]

ما يعني باختصار أن حوكمة الشركات تعبير واسع يتضمن قواعد و ممارسات السوق التي تحدد كيفية اتخاذ الشركة لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية اتخاذ هذه القرارات، ومدى المساءلة التي يتعرض لها المسؤولين عن القرارات.[16]

وتعرف حوكمة الشركات من ناحية اخرى بأنها مجموعة من القواعد التي تجرى بموجبها إدارة المؤسسة داخليا، ويتم وفقها إشراف مجلس الادارة على المؤسسة، بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين، الذين يقيمون على بعد آلاف الأميال من الشركة.[17]

2-أهمية تطبيق حوكمة الشركات:

تهتم حوكمة الشركات بالتحكم في الشركات من أجل اعادة الثقة فيها وفي الاقتصاد الذي يولدها، لذلك تعتبر الحوكمة من ضمن المعاييير الدولية المعتمدة للحكم على الاقتصاد الوطني، وتسهم الحوكمة كذلك في تهيئة الجو لنمو وتعدد شركات المساهمة التي تعمل في مجالات حيوية، وتحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويمكن تلخيص أهمية تطبيق حوكمة الشركات من قبل الدول فيما يلي:

أ- العمل على وضع اطار تنظيمي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الادارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين.[18]

ب- توفير الحماية لأصحاب المصالح والمحافظة على حقوق حملة الأسهم وخاصة الأقلية من حملة الأسهم.[19]

ج- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها، تلك الشركات.

د- تعتبر حوكمة الشركات عنصرا مهما في زيادة الفعالية الاقتصادية وذلك من خلال تمكين الإدارة ومجلس الإدارة من تعقب الأحداث ذات الفائدة لكل من الشركة والمساهمين، كما تسهل عملية الرقابة، مما يؤدي الى تشجيع الشركات على الاستخدام الأمثل لمواردها.[20]

ه- الشفافية والدقة والوضوح في البيانات المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.[21]

و- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.

ز- جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية

3- نظام حوكمة الشركات:

تتلخص مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها فيما يلي:

أ مدخلات النظام: حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الشركة من مستلزمات، وما يتعين توفيره لها من متطلبات، سواء كانت متطلبات قانونية، شريعية، إدارية، واقتصادية.

ب- نظام تشغيل الحوكمة: ويقصد بها الجهات المسئولة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل أسلوب اداري داخل المؤسسة أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة، وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير احكامها والارتقاء بفاعليته.

ج-مخرجات نظام الحوكمة: الحوكمة ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى اليها الجميع فهي مجموعة من المعايير والقواعد القوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للمؤسسات ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

ومنه يمكن أن نستخلص أن نظام حوكمة الشركات يتضمن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية، الادارية والاقتصادية، كمدخلات والتي تحكمها منهجيات وأساليب وتستخدم في ذلك آليات كالمراجعة الخارجية، والمراجعة الداخلية، لجنة المراجعة، مجلس الادارة، المنظمات المهنية، والجهات الرقابية، والتي تتفاعل فيما بينها.[22]

4- معايير حوكمة الشركات

المعيار هو عبارة عن مقياس يبين آلية عمل موضوع معين وهو إطار مرجعي يتم الرجوع إليه من أجل مقارنة التطبيق الفعلي، فلنجاح مهام الحوكمة المؤسسية يعتمد على وجود معايير تعمل على ضبط التطبيق الفعلي لها وأن تكون مرتبطة بأهداف الحوكمة المؤسسية وأصحاب المصالح، كما يجب أن تقيس مدى تحقيق تلك الأهداف، حيث هناك معيارين أساسيين لحوكمة المؤسسات مرتبطين بالهدف الأساسي لها والمتمثل في إدارة ومراقبة المؤسسات ندرجها على النحو التالي:

أ- معايير الأداء:

كتحقيق رقم أعمال معين، زيادة الحصة السوقية، تحقيق جودة المنتوج، الالتزام بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية ...الخ وترتبط هذه المعايير بأهداف واستراتيجيات المؤسسة.

ب- معايير الرقابة:

كالرقابة على مدى الالتزام بسياسات إدارة المخاطر، الرقابة على تطبيق الخدمات الاستشارية، الرقابة على الالتزام بأخلاقيات المهنة، الرقابة على الالتزام بمتطلبات جودة المنتوج أو الخدمة، وتوجد علاقة تكاملية بين معايير الأداء والرقابة، كما يندرج ضمن هذين المعيارين الأساسين، معايير فرعية تختلف باختلاف طبيعة ونوع المؤسسة والبيئة التي تعمل فيها كما أن هذه المعايير قابلة للتغيير والتطوير.[23]

الجزء التطبيقي:

أولا: منهجية البحث

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات المتخصصة، بالإضافة إلى استمارة استبيان التي قاما بإعدادها وتطويرها للحصول على المعلومات المطلوبة، بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS النسخة 20.

ثانيا: مصادر جمع المعلومات والبيانات

تم جمع البيانات والمعلومات لهذه الدراسة من خلال المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدوريات والبحوث العلمية والتقارير ، بالإضافة إلى المصادر الأولية المتمثلة في أفراد عينة الدراسة وإجابتهم على أسئلة الاستبيان.

ثالثا: مجتمع و عينة الدراسة

من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هي حصر عينة البحث، وهذه الأخيرة تتكون من جميع المفردات التي تشكل مشكل الدراسة، وقد يختلف عددهم أو حجمهم حسب هدفها ودرجة دقتها.

وفي دراستنا هذه عينة البحث تشمل 25 موظف من موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة البليدة. حيث وزع عليهم 25 استبيان وقد تم استرجاعها كاملة بنسبة 100% .

رابعا: أداة الدراسة

استخدم الباحثان الاستبيان كأداة لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة باعتبارها من أنسب أدوات البحث العلمي التي تحقق أهداف الدراسة الميدانية للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ومن ثم تفريغها باستخدام برنامج SPSS وقد اشتملت الدراسة على المحاور التالية:

المحور الأول: البيانات الشخصية

المحور الثاني: تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية.

المحور الثالث: مدى تطبيق البنوك للإفصاح والشفافية.

المحور الرابع: قياس أداء البنك.

وقد اعتمدنا في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق الذي يحدد الإجابات المحتملة لكل سؤال. كما تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لقياس الاستمارة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 01: درجات مقياس ليكارت

الاستجابة	أتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

خامسا: عرض وتحليل الدراسة

1- تحليل البيانات الوصفية لعينة الدراسة

من أجل الدراسة الشاملة للعينة موضوع البحث وتحديد مصادر المعلومات المقدمة للدراسة من خلال الاستبيان تم جمع المعلومات الخاصة بأفراد العينة من خلال العناصر التي يبينها الجدول رقم (02) والمتعلقة بالخصائص والسمات المرتبطة بأفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم 02: الخصائص والسمات المرتبطة بأفراد العينة

البيانات الشخصية	التصنيف	التكرار	النسبة%
الجنس	أنثى	15	60
	ذكر	10	40
المجموع		25	100
العمر	أقل من 25	3	12
	من 25 إلى 35	15	60
	من 36 إلى 45	5	20
	أكثر من 45 سنة	2	8
المجموع		25	100
المستوى التعليمي	مستوى ثانوي فأقل	0	0
	تقني سامي	8	32
	ليسانس	13	52
	ماجستير	1	4
	دكتوراه	0	0
	مهندس دولة	3	12
المجموع		25	100
التخصص العلمي	إدارة أعمال	6	24
	محاسبة	8	32
	بنوك	7	28
		4	16

	أخرى		
المجموع		25	100
عدد سنوات الخدمة	أقل من عشر سنوات	12	48
	10-15سنة	7	28
	16-20 سنة	5	20
	أكثر من 20 سنة	1	4
المجموع		25	100
الدرجة الوظيفية	عضو مجلس إدارة	0	0
	مدير تنفيذي	1	4
	رئيس مصلحة	4	16
	موظف	12	48
	أخرى	8	32
المجموع		25	100

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

وسوف يتم تفسير نتائجها تبعا على النحو التالي:

1-1- الجنس: من خلال البيانات نلاحظ أن نسبة الاناث 60% وهي اكبر من نسبة الذكور التي كانت 40% أي أن الفارق ليس كبير جدا، فالبنك يوظف الجنسين بنسب متقاربة جدا.

1-2- العمر: الفئة العمرية الشائعة ما بين أفراد عينة الدراسة هي فئة ما بين 25-35 سنة إذ مثلوا ما نسبته 60% أما الفئة ما بين 36-45 سنة فمثلت نسبة 20%، وفئة اقل من 25 سنة فمثلت 12%، بينما فئة الأكبر من 45 سنة فمثلت 8%.

1-3- المستوى التعليمي: ونلاحظ أن درجة الليسانس هي السائدة بين أفراد العينة، إذ مثلوا ما نسبته 52% من إجمالي أفراد العينة وان ما نسبته 32% حاصلين على درجة تقني سامي و أن ما نسبته 12% حاصلين على درجة مهندس دولة في حين أن ما نسبته 4% فقط متحصلين على الماجستير بينما تنعدم درجة الدكتوراه داخل البنك.

1-4- التخصص العلمي: التخصصات العلمية الشائعة في البنك هي تخصص المحاسبة بنسبة 32% يليها تخصص بنوك 28%، بينما تخصص إدارة أعمال بنسبة 24% والتخصصات الأخرى بنسبة 16%.

1-5- عدد سنوات الخدمة: أن اغلب موظفي البنك ذووا خبرة اقل من 10 سنوات كانت بنسبة 48% أما ذووا الخبرة ما بين 10-15 سنة بنسبة 28% في حين خبرة 16-20 سنة كانت بنسبة 20% بينما اكبر من 20% سنة مثلت نسبة 4%.

1-6- الدرجة الوظيفية: الفئة السائدة هي فئة الموظفين بنسبة 48% تليها المهن الأخرى ب 32% و فئة رؤساء المصالح بنسبة 16% وفئة المدير التنفيذي بنسبة 4% بينما تنعدم فئة وعضو مجلس الإدارة.

2- تحليل بيانات الدراسة

2-1- ثبات الاستبيان:

تم تقدير ثبات الاستبانة على العينة الاختيارية باستخدام معامل الفاكرونباخ وذلك لان هذه الطريقة تسعى إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وتعتبر القيمة مقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ إذا بلغت 60% فأكثر أما إذا كانت اقل من ذلك فإنها تعتبر ضعيفة، وفي هذا الإختبار سنقوم باستخراج معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لعناصر الاستبيان.

جدول رقم 03: نتيجة اختبار معامل الفاكرونباخ

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0.704	17

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss الإصدار 20.

يبين الجدول رقم (03) أن نسبة معامل الفاكرونباخ بالنسبة لكل عناصر الاستبيان وعدد مفرداته (17) بالنسبة للمحورين الأول والثاني والثالث تقدر ب: 70.4% وهي نسبة تتعدى 60% أي أن درجة المعقولية والثبات لأداة القياس عالية.

2-2- نتائج تحليل محاور الاستبيان:

من أجل تفسير النتائج بصورة دقيقة فقد تم تحديد فئات مقياس التحليل كما يلي:

حساب المدى:وهو عبارة عن اكبر قيمة– اصغر قيمة في مقياس ليكرت أي 5-1=4

ثم يتم تحديد طول الفئة عن طريق قسمة المدى/ عدد الفئات أي 4/5=0.8

وعليه فان فئات المقياس تكون على النحو التالي:

1- فئة غير موافق بشدة تتراوح درجتها بين 1-1.80 وتدل على درجة ضعيفة جدا.

2- فئة غير موافق تتراوح درجتها بين 1,81–2,60 وتدل على درجة ضعيفة.

3- فئة محايد تتراوح درجتها بين 2,61 –3,40 وتدل على درجة متوسطة.

4-فئة موافق، تتراوح درجتها بين 3,41– 4,20 وتدل على درجة مرتفعة.

5-فئة موافق بشدة، تتراوح درجتها بين 4,21 – 5 وتدل على درجة مرتفعة جدا.

2-2-1- الفرضية الأولى:

الجدول رقم 04: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الاولى

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
يوجد بالبنك دليل مكتوب للحوكمة يتواءم مع توجيهات بنك الجزائر	4.64	0.490	مرتفعة جدا	3
يتحقق البنك من وعي وإدراك العاملين بمضمون دليل حوكمة الشركات، وأهميته في سير العمل	4.68	0.748	مرتفعة جدا	1
يتحمل مجلس الادارة مسؤولية اتباع وممارسة حوكمة سليمة بالبنك	4.40	0.577	مرتفعة جدا	4

يوجد بالبنك لجنة حوكمة من مهامها: وضع دليل الحوكمة، ومتابعة تطبيقه، وتعديله عند الحاجة	4.68	0.476	مرتفعة جدا	1
يتم تحديث وتطوير دليل الحوكمة وفقا للتغيرات في حاجات وإجراءات العمل في البيئة البنكية.	4.08	0.997	مرتفعة	5
المتوسط العام	4.49	0.653	مرتفة جدا	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.49)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.653). وتراوحت إجابات عينة الدراسة ما بين (4.68) على الفقرة (2) و(4) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، وتنص هتين الفقرتين على التوالي على أنه " يتحقق البنك من وعي وإدراك العاملين بمضمون دليل حوكمة الشركات، وأهميته في سير العمل. و" يوجد بالبنك لجنة حوكمة من مهامها: وضع دليل الحوكمة، ومتابعة تطبيقه، وتعديله عند الحاجة." أما الفقرة (1) فكانت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.64) أما الفقرة (3) فكانت في المرتبة الرابعة، بينما الفقرة (5) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها (4.08) وتنص هذه الفقرة على أن " يتم تحديث وتطوير دليل الحوكمة وفقا للتغيرات في حاجات وإجراءات العمل في البيئة البنكية.." وتدعم هذه النتائج رفض الفرضية الفرضية H_0. وما يؤكد هذه النتيجة اختبار ستودنت (t) و الجدول رقم (05) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية:

جدول رقم (5): نتائج اختبار t للفرضية الأولى

	Valeur du test = 3.41					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
تطبيق الحوكمة في البنوك التجارية	13.419	24	.000	1.08600	0.9190	1.2530

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (5) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (13.419) وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (2.060)، وتشير قاعدة القرار إلى رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يعطي البنك أهمية كبيرة لنظم الرقابة الداخلية داخل البنك ." وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig) البالغة صفراً وهي أقل من 5%.

2-2-2- الفرضية الثانية:

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
يلتزم البنك في اعداد وعرض التقارير والقوائم المالية بالقوانين والأنظمة ذات الصلة بما تمليه المعايير الدولية للتقارير المالية.	4.44	0.651	مرتفعة جدا	3
يتيح البنك المعلومات المالية للمساهمين في الوقت المناسب.	4.40	0.577	مرتفعة جدا	4
يوفر البنك المعلومات اللازمة عن الأداء للجهات الرقابية والاستثمارية.	4.36	0.569	مرتفعة جدا	5
ينشر البنك قوائمه المالية في موقعه على الانترنت والصحف اليومية.	4.44	0.768	مرتفعة جدا	2
يتأكد مجلس الادارة من صحة التقارير المالية بواسطة المراجع الداخلي ولجنة المراجعة.	4.56	0.507	مرتفعة جدا	1
المتوسط العام	4.44	0.614	مرتفعة جدا	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

يتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.44)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.614). وتراوحت إجابات عينة الدراسة ما بين (4.56) على الفقرة (5) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، و تنص الفقرة على أنه " يتأكد مجلس الادارة من صحة التقارير المالية بواسطة المراجع الداخلي ولجنة المراجعة." أما الفقرة (3) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها (4.36) وتنص هذه الفقرة على أن" يوفر البنك المعلومات اللازمة عن الأداء للجهات الرقابية والاستثمارية." .والتي تشير هذه النتائج إلى دعم رفض الفرضية H_0.

وما يؤكد هذه النتيجة اختبار ستودنت (t) و الجدول رقم (07) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية:

جدول رقم (7): نتائج اختبار t للفرضية الثانية

	Valeur du test = 3.41					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
مدى تطبيق البنوك للافصاح والشفافية.	13.297	24	.000	1.03000	0.8701	1.1899

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

تبين من البيانات الواردة بالجدول (7) أن قيم tالمحسوبة لهذه الفرضية بلغت (13.297)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (2.060) وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه تلتزم البنوك التجارية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المتعارف عليها، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig) البالغة صفراً وأقل من 5% .

2-2-3- الفرضية الثالثة:

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الرتبة
يوفر البنك فرص استثمارية مجزية تجذب المودعين والمستثمرين.	4.52	0.586	مرتفعة جدا	6
يقوم البنك بالتأكد من أن السياسات والإجراءات موثقة وتم توصيلها لجميع الموظفين في البنك.	4.56	0.507	مرتفعة جدا	4
تسعى ادارة البنك لزيادة ثروة المساهمين من خلال الارباح التي . يحققها.	4.56	0.583	مرتفعة جدا	4
يقدم البنك خدمات مصرفية جيدة تحقق رضا العملاء.	4.68	0.476	مرتفعة جدا	1
يعمل البنك على الوفاء بحاجات العملاء للخدمة في الوقت المناسب	4.60	0.577	مرتفعة جدا	2
يلتزم البنك في عملياته الداخلية بالعمل وفقا لإجراءات وسياسات العمل المصرفي.	4.36	0.700	مرتفعة جدا	7
تقوم أنظمة الرقابة الداخلية بمتابعة سير العمليات في البنك، ومدى الالتزام بقواعد العمل البنكي.	4.60	0.577	مرتفعة جدا	2
المتوسط العام	4.55	0.572	مرتفعة جدا	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss.

يتبين أن المتوسط الحسابي قد بلغ (4.55)، فيما بلغ الانحراف المعياري (0.572). وتراوحت إجابات عينة الدراسة ما بين (4.68) على الفقرة (4) والتي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، وتنص هذه الفقرة على أنه يقدم البنك خدمات مصرفية جيدة تحقق رضا العملاء.. أما الفقرة (6) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها (4.36) وتنص هذه الفقرة على أنه يلتزم البنك في عملياته الداخلية بالعمل وفقا لإجراءات وسياسات العمل المصرفي. وطبقاً لهذا النتائج فإنها تدعم رفض الفرضية H_0 وما يؤكد هذه النتيجة اختبار ستودنت (t) و الجدول رقم (9) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية:

جدول رقم 09: نتائج اختبار t للفرضية الثالثة

	Valeur du test = 3.41					
	t	ddl	Sig. (bilateral)	Difference moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
قياس أداء البنك.	20.609	24	.000	1.14429	1.0297	1.2589

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

تبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (09) أن قيم t المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (20.609)، وأن هذه القيمة أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (2.060). وبما أن قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية، فإنه وطبقاً لذلك يتم رفض فرض العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد عوامل مؤثرة على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig) والبالغة صفراً حيث إنها أقل من 5%.

من خلال تحليل نتائج الاستبيان ومن خلال الاستقراء العام للفرضيات نلاحظ أنها محققة على مستوى الفرضيات الثلاث، وذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة البليدة، وهذا ما يؤكد أن حوكمة الشركات تؤثر ايجابا على اداء البنوك التجارية.

الخاتمة:

ان تبني مبادئ الحوكمة في أي بلد لا يمكن أن يتحقق إلا اذا كان هناك مناخ وبيئة تضمن تطبيق تلك المبادئ، وهذا ضمن الأطر القانونية والتنظيمية، والجزائر وفي ظل العولمة تجد نفسها أمام اختبار صعب من خلال البيئة الداخلية وضعف مؤسساتها المالية، والبيئة الخارجية التي ستفرض عليها التكيف مع المتطلبات والمستجدات الحديثة.

ويمكن القول أن عمليات وضع أي من التشريعات تمثل احدى تحديات البنوك في الاقتصاديات النامية، وبدونها لا يمكن للأسواق وحوكمة الشركات أن تثبت جذورها، ويعتمد مستقبل اقتصادياتها على مواجهة تلك التحديات، ويتطلب النجاح قيام القطاعين الخاص والعام معا، بإنشاء ووضع أطر قانونية وتنظيمية وخلق جو من الثقة من خلال السلوك الأخلاقي والإشرافي.

ويواجه الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة تحديات تتمثل في غرس حوكمة الشركات في البنوك العمومية باعتبارها المساهم بالنصيب الأكبر في العمالة والدخل.

قائمة المراجع:

1- حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الاردن، 2003، ص206.

2- Ahmed Silem, Jean-Marie Albertini, Economie, 5eme edition, Dalloz, Paris, 1995, PP60-61.

3- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد نقدي المصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981 ،ص ص191، 192

4- أحمد فريد مصطفى، محمد فريد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الشهاب، الاسكندرية، 2000، ص 251.

5- محمد يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص255.

6- حسن بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الاردن، 2003، ص207.

7- جمال لعمارة، المصارف الاسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص23

8- Ammour Benhalima, pratique des techniques bancaires, Edition dehlab, Alger, 1997, P40.

9- حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2008، ص72 .

10- صيحي تادرس قريصة، محمد يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 362.

11- خيرت ضيف، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون ذكر السنة، ص5.

12- زهير الحدرب، لؤي وديان، محاسبة البنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2010، ص28.

13- عبد الحق أبو عتروس، الوجيز في البنوك التجارية: عمليات تقنيات تطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص17.

14- فلاح حسن حسني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2006 ، ص ص 34- 35.

15- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات: دور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2008،ص 14.

16- عبد الوهاب نصر علي و شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 77.

17- كاثرين كوتشا هلبلينغ وآخون، تجمة سمير كريم، حوكمة الشكات في القن الواحد والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الطبعة الثالثة، واشنطن، 2003، ص 02.

18- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري –دراسة مقارنة-، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 30.

19- بن عيشي عمار ، عمري سامي، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، مداخلة بملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي 07-08 ديسمبر 2010.

20- Adrian Fares: Gouvernance from banking perspective, center for international private enterprise, workshop 2, 2003, p01

21- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، ط 03، مصر، 2007، ص 15

22- أشرف حنا ميخائيل، تديق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية، القاهرة، 24-25 سبتمبر 2005، ص 05.

23- عمر علي عبد الصمد، نحو إطار متكامل لحوكمة المؤسسات في الجزائر على ضوء التجارب الدولية-دراسة نظرية تطبيقية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، علوم تجارية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 23.